محضر الجلسة السادسة عشرة

من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في 11/ربيع الثاني/ 1435 هجرية, الموافق 2014/2/11 ميلادية

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (22124) تاريخ 2013/8/6، وكتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (3489) تاريخ 2013/6/6، جوابا على السؤال رقم (463) والمقدّم من سعادة النائب السيد خميس حسين عطية.

السيد خميس عطية: يعني هذا شيء فني، من الذي سيجيب عن وزير الطاقة؟ وأنا أحوّل هذا السؤال إلى استجواب، والأجدر أن تكون جلسة تنسيقية بين رئاسة الوزراء والنواب وأن يكونوا موجودين لأننا نتحدّث بشكل فني، وشكرا.

السيد خميس عطية: شكرا سعادة الرئيس.

مع احترامنا لوزير الأشغال لكن هذا الموضوع يتحدّث عن تدني كفاءة المصفاة، يعني ليس موضوع سياسي ممكن يجيب عليه، فأنا أحوّل سؤالي لاستجواب وشكرا سعادة الرئيس.

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (22909) تاريخ 2013،/11/17 جواباً على سؤال رقم (1210) والمقدم من سعادة النائب السيد خميس حسين عطية.

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سعادة الرئيس، الزملاء والزميلات المحترمين والحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن قيام الصهاينة بإنشاء مطار بالقرب من العقبة يشكل انتهاكاً لكل الأعراف والاتفاقيات والقوانين الدولية، وزير خارجيتنا يقول أيضاً أننا ابلغنا الجانب الإسرائيلي برفضنا لإقامة المطار ولكنهم بدأوا بإنشاء المطار. إن إسرائيل بتصميمها لإنشاء المطار بالقرب من

العقبة رغم اعتراض حكومتنا على ذلك فإنها تريد أن تقول أننا لا يهمنا اعتراضكم واعتراض حكوماتكم على ذلك ونحن نقول ما نريد، ولا يهمنا القوانين الدولية والاتفاقيات.

لذلك أنا أطالب برد حاسم على هؤلاء الصهاينة الأوغاد، الذين لا يعرفون إلا لغة القوة. والرد الحاسم هو أن نبدأ فوراً حكومة ومجلس نواب بإجراءات تصعيديه ضد الصهاينة الأوغاد بطرد سفيرهم الحقير من عمان وتنتهي بإلغاء اتفاقية وادي عربة، كرد على الصهاينة الذين لا يعترفون بالعهود والمواثيق. علاوة على أنهم في كل ساعة يعتدون على المسجد الأقصى أولى القبلتين ومسرى رسولنا الكريم.

فلعنة الله على الصهاينة الأوغاد والتحية كل التحية لمن يدافعون عن المسجد الأقصى الشريف، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 23428 تاريخ 2013/8/21 وكتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم 4360 تاريخ 2013/8/15، جواباً على السؤال رقم 1142 والمقدم من سعادة النائب السيد خميس حسين عطية.

السيد خميس حسين عطية: شكراً سعادة الرئيس.

هل هناك من يأخذ ملاحظات عن شركة الكهرباء من السادة الوزراء الموجودين؟

سعادة رئيس المجلس بالإنابة: نعم وزير الأشغال هو المفروض، تفضل.

السيد خميس عطية: شكراً سعادة الرئيس.

الزميلات والزملاء المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من الواضح أن الحكومة للآسف تسير بنفس النهج السابق لجميع الحكومات، في التعامل مع الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء، وان كانت الحكومة اليوم أشعرت شركة الكهرباء بأنها تحتفظ بحق شراء المشروع وفق اتفاقية حق الامتياز، ولكنها لم توضح لنا كيفية ممارسة هذا الحق. بمعنى هل ستقوم بشراء الشركة أو حصص في الشركة؟.

والقضية الأخرى أن شركة الكهرباء تريد تجديد اتفاقية الامتياز، وان الحكومة مددت الرخصة لمدة ستة أشهر.

وأنا هنا أطالب بأن تضع الحكومة شروط تضمن حق المواطنين وحق الشركة قبل الموافقة على تجديد الرخصة، فما حدث أيام العاصفة الثلجية ماثل أمامنا. وأن يكون للحكومة حق التدخل في عمل الشركة لأنها تقدم خدمة للمواطنين.

وأنا هنا أوضح أن الشركة رغم أن أعداد المواطنين في تزايد، إلا أنها للأسف ما زالت إدارة الشركة تتعامل وكأنها في عام 1980 من حيث سعة الكهرباء وأعداد وطواقم الفنيين، بل إن المطلوب من إدارة الشركة التوسع في حجم سعة الكهرباء المقدمة للمواطنين وزيادة الطواقم الفنية للشركة.

وخلاصة الأمر يجب أن لا تتم الموافقة على تجديد الرخصة إلا بعد تلبية شروط فنية لتطوير خدمة الكهرباء وهذه الشروط يجب أن يضعها خبراء في هذا الجانب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.